

## بيان الحلم

سمير قصير  
النهار 2004

لا أدري من كان يورّعه في الشارع. ولم أكرّث له في البدء فقد ظننته منشوراً دعائياً. ثم استوقفني العنوان: «بيان الحلم». قلت: فلنحلم. ورحت أقرأ. كان الحلم جميلاً. فقد جاء في البيان ما يأتي:

«نحن المواطنين اللبنانيين الموقعين أدناه.

وقد هالنا ما بلغته البلاد من انحطاط للأخلاقيات العامة وإغراق في النزاعات الشخصية الحقيرة وتزييف لحياتها السياسية يحول دون رصد التحولات الهائلة الحاصلة في محيطنا والتي تلقي بظلالها على مستقبلنا ومستقبل أجيالنا. وإذ نقف على عتبة استحقاقات انتخابية ننتظر منها امداء مؤسستنا بدم جديد. من البلديات إلى رئاسة الجمهورية مروراً بمجلس النواب. تناديّنا لإطلاق صرخة نعلن تطلّعنا إلى تغيير جذري في سيرورة الدولة اللبنانية.

بعد ثلاثة عشر عاماً على نهاية الصراعات المسلحة في لبنان. صار جلياً أنّ اللبنانيين. كل اللبنانيين. لم يخسروا فقط حروبهم. لكنهم ضيّعوا أيضاً فرصة النهوض. سواء بمشيتهم أو رغم أنفسهم. وباتوا مهددين بفقدان آخر خيط من الأمل. بعد ثلاثة عشر عاماً من ضرب متواصل لقواعد الحياة الوطنية فاقمت ما دمّرتة الحرب. وواصلت إفراغ البلاد من طاقتها البشرية. لم يعد يعادل التوق الى التغيير غير اليأس من إمكان حصوله في ظل طبقة سياسية تتناتشها الأنايات ويعوقها فقدان المعايير الاخلاقية والرؤى المستقبلية.

بعد ثلاثة عشر عاماً من تدمير تارة منهجياً وطوراً عشوائياً. لفرص النهوض المتكامل بالبلاد. ومن تبيّس لنفوس المواطنين المدعويين باستمرار الى التخلي عن دورهم في سياسة شؤونهم. استحال التغيير حلماً جميلاً فحسب. بل حلم يتوافق أهل السلطات ومن يقف وراءهم على إبقائه بعيداً عن الواقع. لكن الحلم ليس بعيد المنال. وهو يبدأ بطرق أبواب الواقع منذ اللحظة التي جُرّو على الجهر به. الحلم هو ما نبدأ بتحقيقه عندما نصرخ حاجتنا اليه.

نحن المواطنين اللبنانيين الموقعين أدناه.

إذ ندرك تماماً أنّ اختلافاتنا الفكرية والسياسية والطائفية تبرّر عند البعض القنوط والسلبية. فإننا ندرك أيضاً ان حلمنا بوطن معافى يقوى باجتماع هذه الاختلافات. فما نحلم به بسيط بساطة الإيمان بالغد.

ما نحلم به. بلاد تنهل من اختلافاتها لتحوّلها مصدر قوة وتماسك. بلاد متحررة من قيود الأنايات الطائفية والعائلية. ما نحلم به. دولة تكون ملك المواطنين جميعاً. والمواطنون وحدهم. محصنة بقضاء مستقل. وبتمثيل شعبي لا يرقى اليه الشك. دولة لا تحبسها الطائفية ولا المحسوبيات.

ما نحلم به. مجتمع لا تقيد حركته ولاءات مفروضة. ولا يحرس انقساماته عسس الخابرات. مجتمع يضمن تكافؤ الفرص حرّيته.

ما نحلم به. ثقافة ديمقراطية تستعيد زخمها لتساهم في تجديد الديمقراطية العربية. ثقافة تنحاز لتحرير فلسطين ولا تخشى حرية سوريا ولا العراق.

نحن المواطنين اللبنانيين الموقعين أدناه.

إذ نعي أن تحقّق التغيير ليس مرهوناً فقط بتبدّل قواعد عمل الطبقة السياسية التي تدير البلاد. نعلن ترحيبنا ببدايات التغيير. وإن خجولة. التي راحت تظهر في دمشق والتي تشير. رغم تعثرها. إلى أن وصاية الحكم السوري على لبنان شارفت نهايتها. وندعو المسؤولين عنه إلى ولوج باب الحوار الوطني والمصالحة عندهم. فلا ضمان أكبر للبنان من الديمقراطية في سوريا. مثلما لا ضمان أكبر لسوريا من لبنان موحد معافى.

لكننا ندرك أيضاً أنه يقع أولاً على المواطنين اللبنانيين. أيّا تكن التبعات الملقاة على الحكم في سوريا جرّاء الوصاية التي يمارسها منذ ثلاثة عشر عاماً على السلطة في لبنان. تحديد المسار الذي يفتح لنا باب المستقبل ويحقق الأمل في التغيير. وعليه. فإننا نناشد جميع قطاعات المجتمع اللبناني التحرك من أجل إطلاق عجلة التغيير. وذلك من خلال الضغط في اتجاه تشكيل حكومة انتقالية تشرف على الانتخابات الرئاسية وعلى تنظيم نهاية نظام الوصاية. وإعادة تأسيس جمهورية الطائف وتبدأ بلسمة الجروح التي خلفتها حقبات الحرب وما بعد الحرب.

إن الحكومة المرجوة يجب أن تجتمع فيها قدرة تمثيل مختلف الفئات اللبنانية. وصفات أخلاقية جمهورية لا يرقى اليها الشك. بالإضافة إلى الفاعلية الإدارية العصرية. فوحدها مثل هذه الحكومة ستكون قادرة على القيام بالخطوات الأيلة الى إعادة الاعتبار الى السياسة اللبنانية واستعادة توازن الجمهورية. وأهم هذه الخطوات:

تحديد روزنامة انسحاب القوات السورية. بدءاً بانسحاب جهاز المخابرات السورية. وتعيين أماكن تموضع الوحدات التي قد يتأخر سحبها وفقاً للروزنامة المشار إليها.

تطبيق بند اتفاق الطائف المتعلق بالتقسيم الإداري تمهيداً لصوغ قانون الانتخاب المنصوص عليه في الوثيقة ذاتها.

توحيد أجهزة المخابرات اللبنانية وترشيدها بما يتوافق مع الدستور والشرعة العالمية لحقوق الإنسان. واستبعاد الرموز التي كانت قيّمة على استخدامها لمآرب سياسية فئوية أو شخصية.

حماية الأفراد والفصائل الذين عملوا في صفوف المقاومة للاحتلال الإسرائيلي. وفقاً للشروط الميثاقية الملزمة لديمومة النسيج الاجتماعي اللبناني.

استكمال حل الميليشيات المسلحة وجمع الأسلحة منها.

إعادة النظر في قانون العفو لجهة شموله كل الجرائم المتصلة بالحرب وحتى تاريخ حل الميليشيات من دون تمييز بين ضحية وضحية. وتشكيل هيئة اعتبارية لتوصيف الجرائم السياسية المرتكبة خلال الحرب وبعدها. وإطلاق المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين تسلّم أسلحة الحّيّمات الفلسطينية بعد جمعها على يد منظمة التحرير الفلسطينية. والتفاوض مع الهيئات الأوروبية والدولية لتحسين شروط عيش اللاجئين في انتظار الحل الذي يتيح لهم الانضمام الى الدولة الفلسطينية الملحوظة في «خريطة الطريق».

استئناف سياسة الترشيد المالي تأميناً لاستعادة آليات باريس- 2

إجراء كشف حساب في كل مجالات الانفاق العام منذ نهاية الحرب. وتعيين مكامن تدخل السياسيين في توزيع المغام.

إعادة فتح الملفات القضائية المتصلة بفضائح مصرفية ومالية تم دفنها بسرعة.

إطلاق ورشة وطنية للبحث في مستقبل الجامعة اللبنانية والتعليم الرسمي.

إطلاق حوار مع الحكم في سوريا لتعيين الثغر في معاهدة الاخوة والتعاون والتنسيق. وصولاً إلى أكبر تكامل ممكن بين اقتصاديات البلدين.

أيها المواطنين.

منذ أن انتهت الحرب. لم تكن يوماً ظروف البلاد أسوأ مما هي الآن. لكن آلية عمل المؤسسات تشاء ان تكون هذه الظروف السيئة فرصة للنهوض. ذلك اننا على ابواب انتخاب رئيس جديد للجمهورية. فليكن هذا الانتخاب على الأقل مناسبة لنقول حاجتنا الى نهضة أخلاقية جمهورية.

أيها المواطنين. قولوا كلمتكم وإلا ضاعت الفرصة».

لم أصدق ما قرأته. هذا محال. لم يعد أحد في البلاد يتجرأ حتى على الحلم. وكنت على حق. نظرت إلى الشارع حوالي. لا بيانات ولا من يوزعون. بل موكب من السيارات الأميركية الفاخرة التابعة لأحد الرؤساء والسائرة وسط الزعيق. فتنهت الى حالي وندمت على الفور أنني استيقظت من الحلم.